

# الشركة السورية الوطنية للتأمين



المدعى  
عبد القادر العلي

التاريخ: ٢٠١٦/٤/١٩

إشارتنا: ٢٠١٦/٧٠٤

السادة/ سوق دمشق للأوراق المالية المحترمين  
دمشق

تحية طيبة وبعد ،

الموضوع : اجتماع الهيئة العامة العادية لعام ٢٠١٦

إشارة للموضوع أعلاه ، يسرنا أن نرفق طيه نسخة مصدقة عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادية التي عقدت بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٥ .  
يرجى الاستلام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،،

عبد القادر العلي  
المدير العام المكلف



رقم الواردة	452
التاريخ	2016 / 4 / 19
سوق دمشق للأوراق المالية	

Handwritten signature and stamp in the bottom right corner.



وحضور كلاً من السادة أعضاء مجلس الإدارة:

- السيد محمد رستم
- السيد أحمد رهيف الأتاسي
- السيد شريف شماس والسيد جان حداد
- السيد محمد زوار طيبة
- السيد خالد شواهين
- وكيلاً عن الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين
- وكيلاً عن الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية

وبعد أن اطلع السادة مندوباً وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على نسبة الحضور والبالغة ٧٠,٤٥% أعلن اكتمال النصاب القانوني وتمت الموافقة على انعقاد الجلسة ومباشرة أعمال الهيئة العامة العادية.

وبناءً على ذلك بدأت أعمال الهيئة العامة برئاسة السيد محمد رستم نائب رئيس مجلس إدارة الشركة وعينت السيدة رولا سرية والسيد وحيد غزال كمراقبي تصويت والسيد ممدوح دركشلي مقررًا لوقائع الجلسة، وأعلن بدء الجلسة، حيث ألقى رئيسها كلمة رحب بها بالسادة مندوبي الوزارات والهيئات القائمة على قطاع التأمين والسادة المساهمين الحضور وتحدث السيد رئيس الجلسة عن النتائج الجيدة التي حققتها الشركة في كافة المجالات على الرغم من الظروف التي تمر بها البلاد وعن زيادة مجموع الأقساط وما حقق من أرباح صافية وعن الزيادة المميزة في مجموع حقوق المساهمين والنمو في إجمالي الموجودات مقارنة بنتائج عام ٢٠١٤. وأعرب أن الشركة ماضية بثبات للحفاظ على الموقع المتميز بين شركات التأمين وكما أكد على التعاون المطلق فيما بين الشركة والجهات الرسمية النازمة لأعمال قطاع التأمين. ثم انتقل لمناقشة جدول الأعمال كما يلي:

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية ٢٠١٥.

تمت تلاوة التقرير وعرض البيانات والإحصائيات المقارنة مع عام ٢٠١٤، وبعد مناقشة خصوصية التأمين الصحي وأهميته و ما تم إنجازه في موضوع المطالبات في جميع المحافظ التأمينية، قررت الهيئة العامة المصادقة على تقرير المجلس بالإجماع.

٢. سماع تقرير مدقق حسابات الشركة عن السنة المالية ٢٠١٥.

قام السيد فرزت العمادي مدقق حسابات الشركة بتلاوة تقريره وأفاد أن مسؤولية مدقق الحسابات هي التدقيق والمراقبة للبيانات المقدمة من قبل إدارة الشركة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق آخذاً بعين الاعتبار قوانين وأنظمة التأمين المرعية في سورية، وقد أشار مدقق الحسابات إلى النقاط التالية دون التحفظ على أي منها:

أولاً - مديونية بعض الأطراف ذات العلاقة والتي تجاوزت الحد الأقصى المسموح به.

ثانياً - تجاوز الإيداعات المصرفية في مصرفين محليين.

ثالثاً - تجاوز الاستثمارات العقارية.

رابعاً - تجاوز نسبة الأقساط في التأمين الإلزامي.

و أكد السيد فرزت العمادي بأن الشركة تحتفظ بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها وأوصى بالمصادقة عليها.

أوضح السيد رئيس الجلسة أسباب النقاط المذكورة من مدقق الحسابات كالاتي:



أولاً - لا يوجد أي عضو مجلس إدارة عليه مديونية لصالح الشركة ، وإنما المقصود بمديونية الأطراف ذات العلاقة وجود بعض الشركات الهامة من كبار المساهمين في الشركة السورية الوطنية للتأمين ، وهم متعاقدون مع الشركة في التأمين الصحي و تأمين السيارات ، و يقومون بالتسديد بشكل ربعي وفق العقود التأمينية المبرمة ، و أن معظم هذه المديونية قد تم تسديدها في شهري كانون الثاني و شباط من عام ٢٠١٦ ، و تظهر التسديدات في البيانات المالية الخاصة بالربع الأول من عام ٢٠١٦ .

ثانياً - بالنسبة لتجاوز الإيداعات في مصرفين : إن الشركة السورية الوطنية تتعامل مع ثمانية مصارف ، و إن الدور الأساسي في تجاوز الإيداعات في مصرفين هو نسبة الفائدة الأعلى المدفوعة من هذين المصرفين مما يزيد ربح الشركة و يحقق مصلحة المساهمين .

ثالثاً - ارتفاع الاستثمارات العقارية قد تم بعد نقاشات مع هيئة الإشراف على التأمين مشكورة التي تفهمت أسباب زيادة الاستثمارات العقارية و هو الحفاظ على أموال المساهمين . و أن الزيادة في هذه الاستثمارات العقارية لن تؤثر على حجم السيولة النقدية الكبيرة الموجود لدى الشركة و هي أعلى سيولة نقدية موجودة مقارنة مع باقي شركات التأمين الخاصة .

رابعاً - إن سبب ارتفاع نسبة التأمين الإلزامي هو وجود فروع و مكاتب للشركة و انتشارها في جميع أنحاء القطر العربي السوري ، و يتم تقدير نسبة حصص الشركات من التأمين الإلزامي عن طريق الاتحاد السوري لشركات التأمين وفق التوزيع الجغرافي مما رفع حصة الشركة السورية الوطنية للتأمين .

قام الدكتور رافد محمد ممثل هيئة الإشراف على التأمين بالمداخلة التالية : بداية شكر السيد نائب رئيس المجلس على الأعمال المنجزة خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ، و نوه إلى النتائج الجيدة و النمو التي حققتها الشركة من الناحية الفنية و المالية . و أكد أن التوزيع الإنتاجي بين محافظ التأمين قد تطور في الشركة خلال العام المنصرم .

- أضاف بأن هيئة الإشراف على التأمين هي خط الدفاع الثاني عن المساهمين بعد الشركة و نوه إلى عدم استفادة الشركة بالشكل الأمثل من إعادة التأمين و عدم وجود مدير مختص بالإعادة ، مما أبعد الشركة السورية الوطنية عن المنافسة في العديد من العقود الهامة التي تحقق أرباح فنية جيدة .

- أشاد بالجهود المبذولة من قبل إدارة الشركة في ضبط حوادث السيارات .

- صرح بأنه يمكن استغلال انتشار الشركة المميز في جميع أنحاء القطر في تسويق بعض المنتجات التأمينية الصغيرة مما يحقق الاستفادة الأمثل من هذا الانتشار . وأعرب أن تعاون الشركة مع الجهات القائمة على قطاع التأمين و خاصة هيئة الإشراف على التأمين هو في تطور و المعالجة جيدة لملاحظاتها و هذا واضح من خلال انخفاض ملاحظات مدقق الحسابات .

- أشار إلى أن جميع قرارات الهيئة لها مبرراتها :

أولاً - القرار الخاص بالمديونية لحماية حقوق المساهمين من استغلال أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الأطراف ذات العلاقة ، و تمنى لو أن هناك جدول يوضح انخفاض مديونية الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠١٦ .  
ثانياً - توزيع الإيداعات على المصارف و ذلك لتوزيع المخاطر على عدة مصارف .

ثالثاً - تجاوز الاستثمارات العقارية : قد تم التوصل لحل بعد مناقشات و اجتماعات عديدة مع التأكيد على عمل

رابعاً - تجاوز نسبة أقساط التأمين الإلزامي : لوحظ أنها انخفضت عن العام الماضي بشكل ملحوظ و أصبحت بنسبة

٤٥,٩٤% من باقي المحافظ التأمينية أي قريبة من النسب المطالب بها من الهيئة وهي ٤٥% . و هدف هيئة



الإشراف على التأمين هو تشجيع شركات التأمين لتفعيل بقية المحافظ التأمينية و عدم الاعتماد على التأمين الإلزامي وذلك لخطورة مطالبات حوادث السيارات.

- و أكد على ضرورة معالجة ملاحظات مدقق الحسابات بأسرع وقت ممكن و ستنتم المتابعة من قبل الهيئة مع الشركة .  
- استكمل الدكتور رافد محمد ملاحظة حول الاستثمارات العقارية بأن الشركة قامت بشراء عقار من رئيس مجلس إدارة الشركة حيث توجب أخذ موافقة الهيئة العامة على الشراء ( استعملت الهيئة على ذلك (هذه الاشارة على التأمين)  
- إضافة لملاحظة عدم ذكر موضوع حجز الاحتياطي القانوني و الاحتياطي الاختياري إلى جدول أعمال اجتماع الهيئة.  
قام رئيس الجلسة بشكر الدكتور رافد محمد على مداخلته و ضرورة متابعة و تجاوز الملاحظات المقدمة من قبله و اضاف :  
- أنه لا يوجد أي عضو من مجلس الإدارة عليه مديونية للشركة و إنما شركات هامة و مساهمة في الشركة السورية الوطنية ، و طلب السيد رئيس الجلسة المساعدة و الدعم من هيئة الإشراف على التأمين لإيجاد الحلول المناسبة لتأمين القطع الأجنبي اللازم لتسديد التزامات شركات التأمين لشركات إعادة التأمين ، و هي محور أساسي هام لرفع سوية إعادة التأمين ، و صرح بأنه لا يمكن أن تقوم الشركة بمخالفة مراسيم و قرارات الدولة و شراء القطع الأجنبي من السوق السوداء لتسديد الالتزامات الخارجية المترتبة على الشركة مما يعرض إداري الشركة للمسائلة القانونية ، و أن الشركة تعمل جاهدة على الحفاظ على الرصيد الموجود لديها من القطع الاجنبي وذلك لحماية مصالح و حقوق المساهمين .  
أكد الدكتور رافد محمد أن هيئة الإشراف على التأمين تقوم بمراقبة كشوف الحركة المصرفية لشركات التأمين و لا يوجد شركات تأمين تقوم بشراء القطع الأجنبي من السوق السوداء .

- و أكد على ضرورة وجود مدير إعادة تأمين ينشئ اتفاقيات مناسبة مع شركات إعادة التأمين بالإضافة لإعادة التأمين الاختيارية بما يحقق رصيد مدين على شركات إعادة التأمين بشكل إجمالي لصالح شركة التأمين نتيجة تعويض المطالبات المعاد تأمينها بالقطع الأجنبي بدل من أن يكون الرصيد دائن لهذه الشركات ، مما يحقق لشركات التأمين سيولة جيدة تستطيع بها التسديد في حال وجود التزامات على الشركة لإحدى شركات إعادة التأمين ، وفي حال عدم توفر رصيد من خلال عملية الإعادة تقوم الشركة بالتسديد من أرصدها الخاصة بالقطع الأجنبي .

- صرح السيد رئيس الجلسة أنه هنالك العديد من النواحي الفنية المتعلقة بإعادة التأمين التي بحاجة للدراسة .

تم التصويت بعد المناقشة على تقرير مدقق الحسابات والمصادقة عليه بالإجماع.

٣. مناقشة الحسابات الختامية كما في ٢٠١٦/١٢/٣١ و المصادقة عليها:

ناقشت الهيئة العامة كافة بنود الحسابات الختامية بشكل وافي حيث أظهرت البيانات المالية الختامية لعام ٢٠١٦ وجود ربح صافي قدره /١٧٤,٠٤١,٦٦٥ ل.س.

وبعد المناقشة تم إقرار الحسابات والبيانات الختامية والمصادقة عليها بالإجماع.

٤. انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية ٢٠١٦ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

نظراً لعدم صدور قائمة مدققي الحسابات المعتمدين لتدقيق حسابات الجهات الخاضعة لإشراف و رقابة هيئة الأوراق المالية للعام ٢٠١٦ ، تم تفويض مجلس الإدارة بالإجماع من قبل الهيئة العامة لتعيين مدقق حسابات و تحديد اتعابه .

٥. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠١٥

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠١٥ .

٦. إقرار تعويضات مجلس الإدارة و الموافقة على توزيعها للدورة المالية ٢٠١٥



وافقت الهيئة العامة بالإجماع على منح تعويضات جلسات مجلس الإدارة عن الدورة المالية ٢٠١٥ ، والبالغة /٥,٣٥٠,٩٥٠.ل.س (خمسة ملايين وثلاثمائة وخمسون ألف وتسعمائة وخمسون ليرة سورية لا غير)

٧. إقرار مكافآت مجلس الإدارة والموافقة على توزيعها للدورة المالية ٢٠١٥ :

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بنسبة ٥% من الأرباح الصافية عن الدورة المالية ٢٠١٥ .

٨. تعيين الأرباح التي يجب توزيعها عن عام ٢٠١٥ بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وإقرار توزيعها:

وافقت الهيئة العامة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين مبلغاً قدره /١٧٠,٠٠٠,٠٠٠.ل.س وبنسبة ٢٠% من رأس المال أي بمعدل ٢٠ ل.س للسهم الواحد.

٩. انتخاب مجلس إدارة للشركة

تم فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة ، و بناءً عليه نجح أعضاء مجلس الإدارة التالية أسمائهم بالتزكية لمدة ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء ولاية مجلس الإدارة السابق :

- السيد حسان العلي أصالة عن نفسه .

- السيد محمد رستم أصالة عن نفسه .

- السيد أحمد رفيف أناسي أصالة عن نفسه .

- الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين يمثلها السيد وليد زغرب .

- الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية و الزراعية يمثلها السيد إجمد اللافي .

- شركة العلا و المروة يمثلها عضوين السيد شريف شماس و السيد علي العلي ، بما أنها تملك ٣٣% من أسهم الشركة .

أعلن بعدها انتهاء جدول الأعمال واختتمت الهيئة العامة أعمالها في الساعة الواحدة ظهراً من نفس اليوم .

مراقبا التصويت

وحيد غزال

رولا سريّة

مقرر وقائع الجلسة

ممدوح دركشلي

مندوب هيئة الإشراف على التأمين

مندوب هيئة الأوراق المالية

مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

الدكتور رافد محمد

الآنسة شذى حمندوش

الآنسة الهام الشحادة

الآنسة نادين الرشيد

الآنسة مایة درويش

محمد رستم

نائب رئيس مجلس الإدارة

رئيس الهيئة الوطنية للتجارة

